جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (١١٧٢)

المناهج التحليلية للتضخم

(دراسة نظرية)

دكتور / أحمد عبد العزيز الشرقاوى

أكتوبر ١٩٧٦

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

اهداء الى والدتـــي

المحتويات

	صفحة
١٠١. ـ تمهيد .	١
٢٠١. ـ منهاج تحديد الطبيعة الذاتية للتضخم .	٩
٣٠١. ـ منهاج تحديد أنواع التضخم .	١٧
٤٠١. ـ منهاج تحديد طرق لقياس التضخم.	٢٤
٥٠١. ـ المراجع المستخدمة .	٣٧

١٠١ تمهيد :

شغل ولايزال يشغل " التضخم Inflation " كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية ـ أذهان الاقتصاديين ، وذلك بغية الوصول الى صياغة وتفسير محدد له من حيث المحتوى والمضمون والماهية والابعاد والاسباب . وترجع فى واقع الامر بداية ظهور واستخدام هذا الاصطلاح الى الحرب العالمية الاولى ليعبر عن الزيادة الغير عادية فى النقود التى حدثت فى وسط وشرق أوربا ـ وخصوصا فى المانيا والنمسا وروسيا ـ دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة فى السلع والخدمات ، الامر الذى أدى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار ارتفاعا حادا ، ومرور الوقت ، وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والى الآن ، أصبح التضخم ظاهرة تسود معظم دول العالم بأنواع مختلفة وبدرجات متفاوتة وبمسببات مختلفة ، وبالتالى بمضمون ومحتوى أكثر تعقيدا وتشعبا .

ومن ثم فانه ليس من المبالغة فى شئ ، اذا ماقلنا ان موضوع التضخم يعد من أهم الموضوعات التى تحتل مكان الصدارة فى الفكر الاقتصادى المعاصر . وتتجلى مظاهر اهتمام الدوائر الاكاديمية بهذا الموضوع فى ذلك السيل الجارف من الكتابات والدراسات المكثفة فى هذا المجال . وبالرغم من ذلك الاهتمام الكبير ، فانه من الملاحظ ان التضخم كاصطلاح اقتصادى ـ استعصى ويستعصى على التعريف الجامع الشامل الذى يعكس الابعاد الحقيقية لمحتواه ومضمونه . وليس ادل على ذلك من أن استقراء الكتابات الاقتصادية المختلفة حول هذا الموضوع لتوضح لنا انه لايوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولا عاما فى الادب الاقتصادى ، وانما يوجد له عدد كبير من التعاريف التى قد تختلف فيما بينها فى أساسيات

خاصة بالمحتوى والمضمون او لاتختلف الا فى فرعيات خاصة بطرق الصياغة والتعبير (١)

وفى مجال محاولات التعريف بالتضخم تعريفا جامعا مانعا ، فانه يجدر بنا التأكيد على الامور الآتية :—

الامر الأول :

أن اصطلاح التضخم يستخدم فى معناه الشائع والدارج للدلالة على الارتفاع فى مستوى الاسعار او التدهور فى القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة .

وفى الواقع فان هذا المعنى العام للتضخم من الصعب أن نقبله علميا كتعريف محدد لهذا الاصطلاح ، وذلك لان مجرد ارتفاع الاسعار ليس فقط مؤشر غير كافى وانما ايضا غير ضرورى احيانا للدلالة على التضخم للاسباب الاتية : (٢)

أ— من الممكن أن يكون هناك تضخم بدون ارتفاع فى الاسعار اذا ما طبقت نظم التحكم والرقابة على الاسعار بواسطة اجهزة الدولة . وهذا مايطلق عليه حالة " التضخم المكبوت " ، على النحو الذى سوف يتضح فيما بعد .

ب — من الممكن أن يكون ارتفاع الاسعار نتيجة لظهور منتجات جديدة ولتحسينات نوعية فى المنتجات الحالية او لاستخدام بعض أدوات السياسة المالية مثل الضرائب غير المباشرة .

(١) انظر : A. Hagar, The Theory of Inflation, A Review, Cambridge University Press, London, 1964, P.1 .

(٢) انظر : M. Bren fenbrenner and F. Holzman, " A Survey of Inflation Theory"; Amercian Economic Review, Vol. 1 III, 1963, P. 598.

جـ - عند الحديث عن التضخم كحالة عكسية للانكماش ، فان تعريف الأول بأنه مجرد الارتفاع في مستوى الاسعار يعتبر غير مناسب ، وذلك لأن مشكلة الانكماش ليست مجرد مشكلة انخفاض الاسعار بقدر ما هي تعبير عن وضع خطير يتمثل في انخفاض أحجام الانتاج والعمالة .

الامر الثاني :

ان تعريفات التضخم المتعددة التي يمكن اشتقاقها من الكتابات الاقتصادية المختلفة حول هذا الموضوع ، يمكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين هما :

الاولى : تعريفات تقليدية :

ترتكز على اتجاه اساسي يجعل من التضخم اصطلاح يعبر عن ظاهرة نقدية ومالية بحتة . والامثلة على هذه التعاريف كثيرة ، نعرض منها اثنان هما :

أ- التضخم هو عبارة عن زيادة في كمية النقود . (١)

In flation may be defined as an increase in the amount of money .

---

(١) انظر :

B. Hansen, A Study in the Theory of In flation, George Allen and Unwin LTD; london, 1951, PP. 1 - 2 .

ب - التضخم هو عبارة عن الارتفاع في معدل الانفاق والدخل . (١)

In flation may be defined as an increase in the rate of spending and therefore of incomes.

الثانية : تعريفات حديثة :

ترتكز على اتجاه اساسي يجعل من التضخم اصطلاح يعبر عن اختلالات هيكلية ووظيفية في النشاط الاقتصادي . ومن الامثلة على هذه التعاريف كثيرة ، نعرض منها اثنان ايضا هما :

أ - التضخم هو عبارة عن حالة يزيد فيها تدفق القوة الشرائية بمعدل اكبر واسرع من تدفق السلع والخدمات ، وبالتالي ترتفع الاسعار . (٢)

Inflation may be described as a situation in which the flow of purchasing power is increasing faster than the flow of goods and services, with consequent price increases.

ب - التضخم هو عبارة عن حالة تتصف بوجود افراط في الطلب . (٣)

In flation may be defined as asituation which charactrizes by the existence of extensive demand.

---

(١) انظر : A. Lerner, " The In flationary Prices: Some Theorctical As pects"; The Review of Economics and Statistics; Vol. XXXI, 1949, P. 197.

(٢) انظر : A. Smithies, " The Control of In flation"; The Review of Economics and Statistics, Vol. XXX IX , 1959, P. 272.

(٣) انظر : B. Hansen, op. cit , P. 3,
A. lerner, op. cit, P. 184,

الامر الثالث :

ان عدم التوصل حتى الآن الى تعريف جامع شامل للتضخم ، يلقى قبولا عاما في الفكر الاقتصادى ، يمكن ان يرجع الى مجموعة من الاسباب التى يتمثل أهمها بصفة اجمالية فى الآتى :-

أ- غموض الاصطلاح ذاته.

ب- تعدد الظواهر او العمليات او الحالات التى يعبر عنها هذا الاصطلاح.

جـ- تنوع الاسباب التى تؤدى الى وجود هذه المشكلة واختلافها باختلاف المكان والزمان.

B. Minc, On the symptoms of Inflation in Socialist Economy, Vol. 4, The A dvanced Course in National Economic Planning, The Central School of Planning and Stafistics, Warsaw, 1967, P. 40 ,

B. Oyrazanowski, " Problems of Inflation Under Socialism", In flation Proceedings of a Conference held by the International Econonic Association, london, 1962 P. 90, and

R. Turvey, " Some Aspects of the Theory of In flation in a Closed Economy", The Econonic Journal, Vol. LXI, 1951, P. 231.

الامر الرابع :

بالرغم من أن الاتجاهات الحديثة فى تحديد مفهوم التضخم لم تنجح قط فى الوصول الى تعريف جامع شامل لهذا الاصطلاح وذلك للاسباب السابق تحديدها ، الا انها قدمت بلاشك بعض الاسس والقواعد العامة التى تحكم طرق المعالجة المنهجية والتحليلية للتضخم وتتمثل أهم تلك الاسس العامة فى الاتى :

الأول : ان التضخم كاصطلاح اقتصادى من التعقيد بحيث انه من الصعب تفسيره باستخدام نظرية كمية النقود ، وبالتالى من الصعب اعتباره ظاهرة نقدية ومالية بحته طبقا للاتجاه التقليدى فى تحديد مفهوم التضخم.(١) ومن ثم فان التعريفات التقليدية - على النحو السابق عرض بعض امثلة لها - تعتبر قاصرة فى قوتها التفسيرية والتحليلية لما تتسم به من سطحية وجزئية فى تحديد محتوى ومضمون هذا الاصطلاح . وليس ادل على ذلك من انها تركز على أحد المسببات ولا تعكس جميع اعراض ومسببات التضخم ، على النحو الذى سوف يتضح فيما بعد .

الثانى : ان التضخم هو اصطلاح يعبر فى محتواه ومضمونه الاساسى عن مجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية لدوائر الظاهرة الاقتصادية العامة سواء العينية (والتى تتمثل فى عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات) او النقدية (والتى تتمثل فى عمليات اصدار وتعبئة وتوزيع واستخدام الموارد النقدية والمالية)بابعادها الموضوعية (الموارد الاقتصادية) والتنظيمية (الوحدات الاقتصادية) .

---

(١) انظر :

M. Friedman, In flation : Causes and Consequences, Asia Publishing House, Bombay , 1962, P. 17

الثالث : ان التضخم — بهذا المفهوم — هو تعبير عن " حالة حركية " تتشكل من مجموعة من الظواهر أو العمليات المختلفة التي ليس من الضروري أن تتحرك جميعها في اتجاه واحد وفي وقت واحد ، وبالتالي ليس تعبير عن وضع معين يتشكل في لحظة معينة ، أو بعبارة أخرى ، أن التضخم — بهذا المفهوم — هو تعبير عن عملية ديناميكية وليست استاتيكية يمكن ملاحظة ابعادها عبر فترة ممتدة من الزمن .

وجدير بالذكر ان هذه القاعدة تعتبر اساسية لمنهاج تشخيص الطبيعة الذاتية للتضخم ، على النحو الذي سوف يتضح فيما بعد .

الرابع :

ان التضخم — بهذا المفهوم — تحاول معظم النظريات المعاصرة ان تفسره بوجود افراط في الطلب على السلع والخدمات ، أي زيادة الطلب الكلي على زيادة العرض الكلي عند مستوى معين من الاسعار . (١)

---

(١) للتفصيل انظر :

أحمد حسني ، محاضرات في التحليل النقدي ، مذكرة ٤٨٢ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ص ١٠٦ — ١١١ .

حسن سلوم ، التضخم والتنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية للاتجاهات التضخمية في الدول النامية وقياس الفجوات التضخمية فيها ج . ع . م) ، البنك المركزي المصري ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ٦ — ١٧ .

رمزي زكي ، علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو ، مذكرة ٦٩١ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ص ٩ — ٤١ .

وجدير بالتنويه ان هذه القاعدة التى ترتكز عليها معظم نظريات التضخم المعاصرة تعتبر هامة جدا فى مجال تحديد طرق القياس للقوى والضغوط التضخمية ، او ما يعرف بمقاييس الفجوة التضخمية ، على النحو الذى سوف نتناوله فيما بعد .

ارتكازا على التحليل السابق ، فانه من جانبنا سوف نطرح جانبا امر محاولة الوصول الى تعريف جامع مانع للتضخم .(١) وسنحاول استنادا على مجموعة الاسس والقواعد العامة السابق تحديدها ان نعالج موضوع التضخم من طريق مجموعة من المناهج التحليلية ، التى تتمثل فى ثلاث هى :

١ــ منهاج تحديد الطبيعة الذاتية للتضخم .

٢ــ منهاج تحديد انواع التضخم .

٣ــ منهاج تحديد طرق لقياس التضخم .

وفى الواقع فان هذه المناهج التحليلية الثلاث تشكل وحدة متكاملة ومكملة لبعضها البعض ، اذ انه يمكن عن طريقها الحصول على توصيف وتأصيل نظرى كاف لموضوع التضخم يصلح كأساس للاستخدام فى الجزء التطبيقى الخاص بالاقتصاد المصرى . والآن سوف نعرض لهذه المناهج على التوالى :

---

(١) يشير بنت هانسن الى أن محاولة وضع تعريف جامع شامل للتضخم انما هو امر يعوزه الفائدة والمعنى . انظر :

B. Hansen, Inflafion Problems in small Countrics, Central Bank of Egypt, Cairo, 1960, P.1

٢٠١٠ منهاج تحديد الطبيعة الذاتية للتضخم :

في اطار هذا المنهاج التحليلي للتضخم ، باعتباره اصطلاح يعبر عن مجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية لدوائر الظاهرة الاقتصادية العامة سواء العينية (التي يتمثل مضمونها في عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات) او النقدية (التي يتمثل مضمونها في عمليات اصدار وتعبئة وتوزيع واستخدام الموارد النقدية والمالية) بابعادها الموضوعية (الموارد الاقتصادية) والتنظيمية (الوحدات الاقتصادية) ، يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين هما :

الاتجاه الاول :

يقوم على أخذ التضخم - بالمفهوم السابق - على انه اصطلاح اقتصادي يعبر عن عدد من الظواهر او العمليات او الحالات المختلفة التي لا تتحرك بالضرورة في اتجاه واحد ووقت واحد مثل :(١)

١- الارتفاع المفرط في المستوى العام للاسعار .
٢- ارتفاع الدخول النقدية او عنصر من عناصرها مثل الاجور او الارباح .
٣- ارتفاع التكاليف .
٤- الافراط في خلق النقود الائتمانية .

ومن ثم فانه طبقا لهذا الاتجاه من الضروري تمييز كل ظاهرة او حالة على حده ، واطلاق اصطلاح التضخم على كل ظاهرة او حالة منفردة مع تمييزه بالحالة او الظاهرة التي يطلق عليها . وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات مثل :

---

(١) انظر :
احمد حسني ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٣ - ١٠٤ ، وكذلك السيد حافظ ، دراسة تحليلية للتضخم ، مذكرة ٣٢٨ ، مطبوعات لجنة التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

١ ــ تضخم الاسعار ، ويشير الى الحالة الاولى .
٢ــ التضخم الدخلى ، ويشير الى الحالة الثانية ، وينقسم الى :
أ ــ تضخم الاجور .
ب ــ تضخم الارباح .

٣ــ تضخم التكاليف ، ويشير الى الحالة الثالثة .
٤ــ التضخم النقدى ، ويشير الى الحالة الرابعة .

ويتم التحليل على أساس هذه الحالات المختلفة كل على حده ، طبقا لهذا الاتجاه البحثى ، وذلك باستخدام الاصطلاحات المقابلة لكل حالة من هذه الحالات . وهنا يجدر التنبيه الى انه عندما يستخدم اصطلاح التضخم دون تمييز الحالة أو الظاهرة التى يطلق عليها ، فان المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الاسعار ، وذلك لان الارتفاع المفرط فى الاسعار هو الذى ينصرف اليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم . هذا بالاضافة الى أن ذلك يوكده ايضا جوهر النظريات المختلفة التى تعالج موضوع التضخم . فالموضوع الذى تعالجه نظريات التضخم المختلفة يتمثل فى تحليل العملية الديناميكية لتكوين الاسعار والبحث عن القوى التى تسبب تحركات الاسعار والآثار التى تترتب على هذه التحركات . (١)

واذا كان ذلك كذلك ، فانه يجدر التأكيد على أن التضخم ــ بهذا المفهوم التحليلى ــ لاينبغى ان يعبر عن مجرد الارتفاع المفرط فى الاسعار فقط ، وانما ارتفاع مفرط فى الاسعار يتصف بالخصائص الاتية :ــ

---

(١) انظر :
احمد حسنى ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

١ــ انه يؤدى الى مزيد من الارتفاعات المتتالية والمتعاقبة فى مستويات الاسعار المختلفة .

٢ــ انه لايؤدى الى زيادة فى مستويات التوظف والانتاج الحقيقى .

٣ــ انه ليس مؤقت ، يمكن أن يحدث فى بعض الاسواق نتيجة بعض العوامل المعارضة والطارئة مثل التغيرات الطبيعية ، وانما مستمر .

٤ــ ان الاسعار هنا مقاسة بعد استبعاد قيمة الضرائب غير المباشرة والاعانات .

الاتجاه الثانى :

يقوم على أخذ التضخم ــ بالمفهوم السابق ــ على أنه اصطلاح اقتصادى يعبر عن ظاهرة او مشكلة شمولية واحدة لها مجموعة من الاعراض التى تظهر نتيجة لمجموعة من المسببات التى ترتبط بالواقع الاقتصادى كنظام وهيكل لدولة معينة وفى فترة معينة .

ولما كان التضخم ، كاصطلاح يعبر عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية لدوائر الظاهرة الاقتصادية العامة بابعادها المختلفة ، هو ظاهرة عالمية فى واقع الامر تشترك فيها الدول الرأسمالية دائما نتيجة لحرية تملك وسائل الانتاج والتوزيع وغياب التخطيط القومى المركزى ، والدول الاشتراكية احيانا نتيجة قصور او اخطاء فى نظام التخطيط القومى الشامل ، كما تشترك فيها الدول المتقدمة والدول النامية ايضا ، فان تطبيق هذه الطريقة البحثية يقتضى ان نحدد النظام والهيكل والواقع الاقتصادى الذى سوف نشخص فى اطاره اعراض وأسباب التضخم ؟

وهنا فاننا سوف نحاول حصر مجموعة الاعراض والاسباب العامة والاساسية من واقع الدول النامية او المتخلفة التى تأخذ من الاشتراكية كنظام اقتصادى . وغنى عن البيان ان السبب فى ذلك التحديد ، اى بمعنى اختيار ذلك الواقع والنظام الاقتصادى ، هو الارتباط بالجزء التطبيقى لهذه الدراسة والذى يتمثل موضوعه فى الاقتصاد المصرى الذى هو فى واقع الامر اقتصاد نامى يحاول تطبيق الاشتراكية كنظام اقتصادى .

ارتكازا على التحديد السابق لماهية هذا الاتجاه البحثى ، فانه يمكن حصر مجموعة الاعراض العامة والاساسية للتضخم فى صورة مجموعة من الاختلالات — الهيكلية والوظيفية لدوائر الظاهرة الاقتصادية العامة ، وبالتالى فى صورة مجموعة من المؤشرات . وتتمثل أهم هذه الاعراض او المؤشرات الدالة على وجود التضخم فى الآتى :

المؤشر الأول :

اختلال العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى للسلع والخدمات ، والذى يأخذ صورة فائض طلب يؤدى الى الارتفاع المفرط والمستمر فى الاسعار .

ويمكن التدليل على ذلك باستخدام مؤشر الارقام القياسية لمستويات الاسعار المختلفة ، وذلك عن طريق تحديد مسار ومدى الاتجاهات الصعودية لهذه الارقام .

المؤشر الثاني :

اختلال العلاقة بين اجمالى الاستخدامات الرأسمالية والجارية واجمالى الموارد الرأسماليةوالجارية للموازنة العامة للدولة ، وذلك فى صورة تجاوز الأولى عن الثانية .

ويمكن التدليل على ذلك باستخدام مؤشر رقم العجز فى الموازنة العامة للدولة .

المؤشر الثالث :

اختلال العلاقة بين جانبى الموارد والاستخدامات لميزان المدفوعات (بمكوناته الثلاث ، أى الميزان التجارى والحساب الجارى وحساب المعاملات الرأسمالية) ، وذلك فى صورة تجاوز الثانى عن الاول .

ويمكن التدليل على ذلك باستخدام مؤشر رقم العجز فى ميزان المدفوعات .

المؤشر الرابع :

اختلال العلاقة بين الاجور النقدية وانتاجية العمل فى صورة ارتفاع الاول عن الثانى .

المؤشر الخامس :

اختلال العلاقة بين حجم ومعدل الادخار القومى وحجم ومعدل الاستثمار القومى فى صورة انخفاض الاول عن الثانى .

المؤشر السادس :

اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير السنوى للمعروض النقدى (والـــذى يتكون من صافى النقد المتداول خارج البنوك + الودائع تحت الطلب بالبنوك)وحجم ومعدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة ، وذلك فى صـــورة تجاوز الاول عن الثانى .

المؤشر السابع :

اختلال العلاقة بين حجم ومعدل التغير السنوى لاجمالى الائتمان المحلـــى (والذى يتكون من اجمالى المطلوبات من القطاع الخاص والبنوك المتخصصة والحكومة او من استثمارات البنوك التجارية فى الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومـــة والقروض والسلفيات + استثمارات البنك المركزى فى اذون الخزانة والسندات الحكوميـــة الاخرى) وحجم ومعدل التغير السنوى فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة ، وذلك فى صورة تجاوز الاول عن الثانى .

اما فيما يتعلق بالاسباب العامة والرئيسية التى يمكن أن تؤدى الى ظهور الاعراض العامة السابق تحديدها للتضخم ، فانه يمكن حصرها وتصنيفها فى المجموعات الاربعة الاتية : (*)

(*) هناك تصنيفات متعددة لمجموعات الاسباب العامة التى تشكل جذور التضخم ، انظر على سبيل المثال :

M. Friedman, Inflation: Causes and Consequences, op. cit,

B. Minc , On the symptoms of Inflation is a Socialist Economy, op. cit,

D. Laidle and, " In flation - A survey " ; The Economic Journal, Vol. 85,

J. Patinkin; Dec. 1975 , and

المجموعة الاولـــى :

أسباب تتعلق بالتنمية كعملية حتمية للقضاء على التخلف كواقع يتصف : بانخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى واختلال وجمود الهيكل الاقتصادى بصفة عامة والانتاجى بصفة خاصة ، وتنتج من مشاكلها وخاصة : (١)

١ــ الضغط أو الانفجار السكانى
٢ــ ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك
٣ــ انخفاض انتاجية العمل .
٤ــ تدهور شروط التبادل الخارجى .

المجموعة الثانية :

أسباب تتعلق باستراتيجية واطار ومنهاج التنمية المطبق ، وخاصة تلك الـــتى تنتج من :

١ــ عدم التحديد والوضوح الكافى لاستراتيجية التنمية .
٢ــ عدم توافر مقومات التطبيق السليم لنظام التخطيط الشامل .
٣ــ عدم التحديد الواضح لدور القطاعات الاقتصادية (وخاصة القطـــاع العام والقطاع الخاص) فى مجالات انتاج وتوزيع السلع والخدمـات .
٤ــ جمود وتضخم الجهاز الادارى الحكومى .

---

(١) للتفصيل انظر: احمد عبد العزيز الشرقاوى ، مقدمة فى الاقتصاد ، المؤسســـة
ابراهيم العيسوى ، " الاسباب الحقيقية للغلاء فى مصر " مجلة الطليعـــة ، العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٧٤ ، وكذلك .
جهاز تخطيط الاسعار ، أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة فى مصر ، مذكرة ٢٤ ، جهاز تخطيط الاسعار ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

المجموعة الثالثة :

أسباب تنتج من عدم كفاية وكفاءة السياسات الاقتصادية (وخاصة السياسات النقدية والمالية) المطبقة وخاصة :

١ــ السياسة السعرية والدعم السلعي .

٢ــ السياسات النقدية ، وخاصة سياسة الاصدار النقدي ــ سياسة الاقراض والاقتراض الداخلي والخارجي ــ سياسة سعر الفائدة ــ سياسة سعر الصرف ــ سياسة النقد الاجنبي .

٣ــ سياسات توزيع واعادة توزيع الدخل القومي ، وخاصة السياسة الاجرية ــ السياسة الضريبية ــ سياسة الاعانات .

٤ــ سياسات الانفاق العام .

المجموعة الرابعة :

أسباب تنتج من بعض الاوضاع الخاصة التي تفرضها ظروف الحرب ، وما تتطلبه من انفاقات ضخمة في المجال العسكري او في مجال اعادة التعمير .

استنادا على التحديد السابق لاعراض واسباب التضخم ، فانه يجدر التأكيد على ان هذه الطريقة البحثية تعكس بما لا يدع مجالا للشك ان التضخم كظاهرة او مشكلة ليست نقدية ومالية بحته فقط ، وانما ذات مضمون اجتماعي ــ اقتصادي Socio - economic شامل .

ــ الثقافة العمالية ، الاتحاد الاشتراكي العربي ، مجموعة المراجع الاساسية (١٦) ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٦٩ ــ ٩٤ .

٣٠١٠ منهاج تحديد أنواع التضخم :

يقوم هذا المنهاج التحليلي ، الذي يتبعه بعض الاقتصاديين كمحاولة منهم للتغلب على صعوبات وضع تعريف جامع شامل للتضخم ، على حصر الانواع المتعددة للتضخم . ومع أنه يمكن التمييز بين أنواع مختلفة للتضخم ، الا أن هذه الانواع ليست منفصلة عن بعضها البعض ، بل مترابطة ومتشابكة بحيث انه قد يتضمن نوعا من التضخم نوعا او انواع اخرى ، كما أن حدوث احد الانواع قد يؤدي الى حدوث نوع او انواع أخرى .(١) هذا بالاضافة الى أن هناك — كما يرى بعض الكتاب — خاصية مشتركة تجمع بين كل الانواع المختلفة للتضخم وهي : عجز النقود عن اداء وظائفها اداء كاملا . (٢)

وسنعرض هنا لانواع التضخم المتعددة وذلك باستخدام بعض المعايير التي يتمثل اهمها في أربعة هي :

الاول : درجة التحكم الحكومي في تحديد الاسعار .
الثاني : مصدر التضخم .
الثالث : حدة التضخم .
الرابع : مجال التضخم .

وفيما يلي عرض سريع لاستخدام هذه المعايير في تمييز أنواع التضخم المختلفة :

أولا : معيار درجة التحكم الحكومي في تحديد الاسعار :

طبقا لهذا المعيار ، فانه يمكن التمييز بين نوعين متميزين للتضخم هما(٣) :

(١) انظر : رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠
(٢) انظر : احمد حسني ، المرجع السابق ، ص ١٠٥٠
(٣) انظر :

B. Hansen, Op. cit, P. 2 ,
M. Friedman, Op. cit, P. 25, and,
A. Lerner, Op. cit, P. 210.

١- التضخم الظاهر Open Inflation ، وفيه ترتفع الاسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها اى عائق ، وذلك استجابة لفائض الطلب Excess denand . أو بعبارة اخرى ترتفع الاسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب بدون تدخل السلطات الحكومية . ويطلق البعض احيانا على هذا النوع اصطلاح " التضخم الطليق " أو التضخم الحر " .

٢- التضخم المكبوت Repressed or Supperessed Inflation ، وفى ظله لاتستطيع الاسعار ان ترتفع او تتعدد نتيجة لوجود القيود الحكومية المباشرة التى توضع للسيطرة على الاسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبرى Price Control ونظام البطاقات Raitioning System ونظام التراخيص الحكومية لبعض المواد الاولية مثلا .

ويطلق البعض احيانا على هذا النوع أو هذه الحالة " التضخم المقيد " أو " التضخم المستتر " . (*)

(*) من الواضح ان هذا النوع الاخير من التضخم ماهو الا نتيجة لتطبيق سياسة تهدف الى منع الظروف القائمة (والتى تتمثل فى اختلال العلاقة بين العرض الكلى والطلب الكلى على السلع والخدمات) من التعبير عن نفسها فى صورة تضخم حر أو تضخم طليق . ومن ثم فانه يمكن القول بأن سياسة كبت الاسعار ان لم تكن محكمة فان هناك احتمال كبير لظهور الاسواق السوداء . وهنا نجد ان بعض الاقتصاديين من يقول ان كبت الاسعار لايمنع التضخم وانما يجعله غير متصل الحلقات . انظر :

H. Charlesworth, The Economics of Repressed Inflation, George Allen and Unwin LTD; London, 1956, PP. 11 - 13.

ثانيا : معيار مصدر التضخم :

طبقا لهذا المعيار ، فانه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للتضخم هما :

١- التضخم المحلي local Inflation ، وهذا الذى يحدث نتيجة عوامل داخلية تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد القومى وسياسات مواجهتها .

وفى اطار هذا النوع يميز البعض بين نوعين يعبران عن حالات معينة قد تحدث محليا هما : (١)

أ - تضخم الطلب المفرط Demand - pull Inflation ، وهو الذى يحدث نتيجة تطبيق بعض السياسات الخاطئة مثل سياسة التوسع الكبير فى الانفاق العام - سياسة الافراط فى اصدار البنكنوت - سياسة منح الائتمان الزائد بواسطة الجهاز المصرفى ... الخ .

ب - تضخم التكاليف الضاغطة Cost - Push Inflation ، وهو الذى يحدث نتيجة مطالبة النقابات العمالية برفع الاجور ، واستجابة الوحدات الاقتصادية لذلك او نتيجة لزيادات تحكمية فى أسعار مستلزمات الاستهلاك الانتاجى من مواد خام وسلع وسيطة المنتجة محليا ... الخ .

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :

A. Haggar, Op. cit, PP. 115 - 137 ,

G. Haberler, " Internal Factors Causing Inflation," Inflation Proceedings of a Conference held by the I. E. A. , Macmillan; London, 1962, PP. 20 - 27 , and

أ - التضخم المستورد Imported Inflation ، وهو الذى يتشكل نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية لاقتصاد معين ، وخاصة العلاقات الاقتصادية بالسوق الرأسمالى العالمى . (١)

ثالثا : معيار حدة التضخم :

طبقا لهذا المعيار ، يمكن التمييز بين الانواع الاتية : (*)

١- التضخم الثابت او المنتظم A steady Inflation ،

وفيه ترتفع الاسعار بمعدلات ثابتة ومنتظمة ومعقولة .

٢- التضخم المتقلب An Intermittent Inflation ،

وفيه ترتفع الاسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ، تعقبها فترة أخرى تثبت فيها الاسعار نتيجة التدخل الحكومى ، ثم فترة أخرى ترتفع الاسعار بحرية وبمعدلات كبيرة وهكذا ...

C. Simkin, " Notes on the Theory of Inflation"; The Review of Economics and statistics, Vol. XX, 1953, PP. 143 - 151.

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

اسماعيل صبرى عبدالله ، ظاهرة التضخم فى السبعينات ، البنك المركزى المصرى ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ١٠ - ٢٣ ، وكذلك

فؤاد مرسى ، "الغلاء المستورد" مجلة الطليعة ، العدد ١٢ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٤ ، ص ص ٢٢-٢٤ .

(*) هذه الانواع عادة ما توجد فى اطار الاقتصاديات الرأسمالية انظر:

رمزى زكى ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

٣- التضخم الجامح أو الجارف Hyper Inflation ، وفيه ترتفع الاسعار بمعدلات ضخمة وسريعة جدا ، تصل الى كونها تتضاعف آلاف المرات في فترة وجيزة نسبيا ، الامر الذى يؤدى الى انعدام ثقة الافراد في النقود تماما مما يدعوهم الى التخلص منها . وفي ظل هذه الظروف فانه يصعب على السلطات الحكومية التحكم في هذه الحالة بوسائل مباشرة او غير مباشرة . ومن ثم فان هذا النوع من التضخم يعتبر اخطر أنواع التضخم على الاطلاق .

وجدير بالاشارة في هذا المقام الى أن هذا النوع من التضخم يعتبر نادرا واستثنائيا ، اذ انه حدث في مناسبات محدودة خلال هذا القرن . مثال ذلك ماحدث في المانيا بعد الحرب العالمية الاولى ، اذ أن الاسعار كانت تتضاعف كل اسبوع (بل وفي بعض الاوقات كانت تتضاعف كل يوم ، بحيث انها وصلت الى النقطة التي كانت فيها الوحدات الاقتصادية تصرف اجور العاملين بها ثلاث مرات يوميا وذلك حتى يتمكن العاملين من صرفها قبل ان تفقد قوتها الشرائية) .(١) او ماحدث في اليونان سنة ١٩٤٨ حيث ارتفعت مستويات الاسعار الى خمسة وعشرون الف مرة مثلما كانت عليه عام ١٩٣٩ ، وكذلك الحال في اليابان او ايطاليا او فرنسا ، حيث ارتفعت مستويات الاسعار خلال تلك الفترة (١٩٣٩ - ١٩٤٨) الى احدى عشرة الف مرة وستة آلاف مرة وألف مرة في تلك الدول على التوالى .(٢)

---

(١) انظر :

M. Friedman , op. cit , P. 28.

(٢) انظر :

رمزى زكى ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

وبالاضافة الى هذه الانواع من التضخم التى تشهدها الاقتصاديات الرأسمالية ، فانه يمكن استخدام نفس هذا المعيار للتفرقة بين نوعين للتضخم فى اطار اقتصاد اشتراكى . هذين النوعين هما : (*)

١ - التضخم المبدئى Primary Inflation ، ويحدث عندما تكون قيمة الزيادة فى الطلب اقل من حجم المخزون السلعى .

٢- التضخم الكامل Full Inflation ، ويحدث عندما تكون قيمة الزيادة فى الطلب مساوية او تزيد عن حجم المخزون السلعى .

رابعا : معيار مجال التضخم :

طبقا لهذا المعيار ، فانه يمكن التمييز بين نوعين للتضخم هما (**)(١)

(*) يعتبر التغير فى المخزون السلعى من اهم الاسلحة التى تستخدمها الاقتصاديات الاشتراكية لتفادى ظهور الموجات والضغوط التضخمية . ومن ثم فان التغير فى المخزون السلعى بالنقصان يشكل مؤشرا هاما من مؤشرات قياس حجم القوى التضخمية فى تلك الدول . انظر :

Z. Federowicz, Finances within the process of Balanced Growth in the Socialist Economy, Institute of Internationa Finance, La Haye, 1968, PP. 130 - 135, and

B. Cyrzanowski, op. cit, PP. 335 - 336.

(**) يساعد التمييز بين انواع التضخم طبقا للمجال فى تحليل ما يعرف بالنجوات التضخمية . انظر

Z. Federowicz, Op. cit, PP. 126 - 130 .

(١) انظر :

رمزى زكى ، المرجع السابق ص . ٣٧ .

١ - التضخم السلعى Commodity Inflation ، وهو الذى يحدث فى سوق أو قطاع سلع الاستهلاك . ويتشكل هذا النوع من التضخم - طبقا لكينز - عندما يحقق المنتجين فى صناعات سلع الاستهلاك ارباحا قدرية Windfull Profit .

٢- التضخم الرأسمالى Capital Inflation ، وهو الذى يحدث فى سوق او قطاع سلع الاستثمار . ويتشكل هذا النوع من التضخم - طبقا لكينز - عندما يحقق المنتجين فى صناعات سلع الاستثمار ارباحا قهرية .

٤٠١ • منهاج تحديد طرق لقياس التضخم :

لقد بدأ التفكير من قبل بعض الاقتصاديين في البحث عن طرق كمية معينة لقياس القوى والضغوط التضخمية لاول مرة بعد الحرب العالمية الثانية عندما ظهر اصطلاح " الفجوة التضخمية Inflationary Gap " في معالجة كينز عام ١٩٤٢ - بالتحديد - لموضوع تمويل الحرب. (*) ويعتبر البعض ان ظهور هذا الاصطلاح واستخدامه في مجال الدراسات التحليلية للاتجاهات والقوى والضغوط التضخمية يشكل تطورا هاما لانه حول دائرة الاهتمام وصقلها من مجرد البحث عن أعراض وأسباب التضخم فقط (المنهاج الاول) الى البحث عن طرق لقياس القوى والضغوط التضخمية قياسا كميا محددا يمكن أن تعتمد عليه السلطات النقدية والمالية في اعداد السياسات والخطط الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي •

ومن ثم فالاختيار السليم لوسائل وأدوات السياسة الاقتصادية التي تضمن عدم ظهور اتجاهات تضخمية حادة يتطلب ضرورة تحديد :

١- حجم الفجوة التضخمية The Size of Inflationary Gap •

٢- شكل الفجوة التضخمية The Shape of Inflationary Gap •
بمعنى هل هي مفتوحة Opened أم مغلقة Closed •

٣- هيكل الفجوة التضخمية The Structure of Inflationary Gap •
بمعنى هل هي عامة General أم جزئية Partial •

(*) يرجع البعض بداية ظهور هذا الاصطلاح الى عام ١٩٤٠ ، عندما قدم المستشار المالي البريطاني تقريرا عن الميزانية • أنظر B. Hansen , Op. cit, P. 61

وتشكل هذه الخطوات الثلاث مايعرف بالمنهاج المتكامل لتحليل الفجـــــوة التضخمية An Integrated Approach for Inflationary Gap's Analysis (١)

وهنا لكى يمكننا ان نحدد مفهوم الفجوة التضخمية وماهية هذا المنهاج ، فاننـــا سوف نعتمد على قانون فالراس للاسواق Walras law of Markets الذى يقرر أن :(٢)

فائض عرض النقود = فائض الطلب على السلع والخدمات + فائض الطلب علـــى عوامل الانتاج + فائض الطلب على الاصول المالية

اعتمادا على هذا القانون ، فانه للتبسيط سوف نفترض عدم وجود اختلال فـــى العلاقة بين العرض والطلب فى أسواق خدمات عوامل الانتاج وفى اسواق الاصـــول المالية . ومن ثم يمكن ا لقول بأن :

الفجوة التضخمية = الافراط فى ا لطلب على السلع والخدمات = الافراط فـــى عرض النقود .

ارتكازا على هذه المتطابقة العامة للفجوة التضخمية ، فانه يهمنا التاكيد علـــى الاسس الاتية :ـ

---

(١) انظر للتفصيل :

Z. Fedorowicz, Financial Planning, Research Institute for Developing Countrics, The Central School of Planning and Statistics, Warsaw, 1968, PP. 50-55;

---

(٢) انظر للتفصيل :

B. Hansen, Lectures in Economic Theory (General Equilibrium Theory), Part I , I nstitute of National Planning, Cairo, 1964 , PP . 18 - 22 .

١- ان الفجوة التضخمية هى مفهوم Ex - ante ونسبى Relative ، وليس مطلق Absolute .

٢- ان منهاج تحليل الفجوة التضخمية يعتبر مفيد جدا فى حالة التضخم المكبوت ، ولايصلح للاستخدام فى حالات التضخم المفتوح او الحر والاسعار غير المرنة .

٣- ان الفجوة التضخمية هى مؤشر أو طريقة لقياس القوى والضغوط التضخمية الكائنة فى اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة .

وهنا سوف نحاول ان نعرض اهم مقاييس الفجوة التضخمية وأهم طرق قياس الضغوط التضخمية . ولتحديد تلك المقاييس والطرق ، دعنا اولا أن نستعرض قائمة الرموز ودلالاتها التى سوف نستخدمها ، وهى :-

G : الفجوة التضخمية .
R : اجمالى الموارد .
U : اجمالى الاستخدامات .
Y : اجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة .
T : اجمالى الواردات .
X : اجمالى الصادرات .

Z. Federowicz, Finances within the process of Balanced Growth of the sociatist Economy, Op.cit, PP. 125 - 129;

W. Salant, " The Inflationary Gap: Meaning and Significication for the Policy - making , The American Economic Review, Vol. XXX II; 1952, PP. 308 - 320 , and

B. Hansen , Op. cit , PP. 60 - 66 .

I : اجمالى الاستثمار ، والذى يتكون قطاعيا من :

In : اجمالى استثمار القطاع الخاص .

Ip : اجمالى استثمار القطاع العام .

Ig : اجمالى استثمار القطاع الحكومى .

C : اجمالى الاستهلاك ، والذى يتكون من :

Ci : الاستهلاك الفردى .

Cg : الاستهلاك الجماعى .

S : اجمالى الادخار ، والذى يتكون قطاعيا من :

Sh : مدخرات القطاع العائلى .

Sn : مدخرات القطاع الخاص .

Sp : مدخرات القطاع العام .

Sg : مدخرات القطاع الحكومى .

V : المخزون السلعى .

B : العجز فى الميزان التجارى والحساب الجارى .

M : اجمالى المعروض النقدى ، والذى يتكون من : (*)

(*) هناك بعض الاقتصاديين من يحدد المعروض النقدى على أنه يشمل أوراق النقد المتداولة خارج البنوك + صافى الودائع الخاصة الكلية بالبنوك التجارية (اى الودائع تحت الطلب + الودائع الادخارية ولاجل) ، ويعتمدون على ذلك فى طرق القياس . انظر :

M. Friedman, " The Demand for Money: Some Theoretical and Emprical Results", Journal of Political Economy, Augnst, 1959, and

R. Selden, " Monetary Velocity in the United States", Studies in the Ouantity Theory of Money, Edited by M. Friedman, Chicago, 1956.

Mc : أوراق النقد المتداولة خارج البنوك .

Md : الودائع تحت الطلب .

L : اجمالى الائتمان المحلى ، والذى يتكون من : (*)

Ln : مطلوبات القطاع الخاص .

Lg : مطلوبات قطاع الحكومة .

Ls : مطلوبات البنوك المتخصصة .

R. Selden , " Monetary Velocity in the United States", Studies in the Ouantity Theory of Money, Edited by M. Friedman, Chicayo, 1956.

وهناك البعض الآخر من يأخذ بالمفهوم الذى نعتمد عليه فى القياس انظر :

H. Latane, " Cash Balances and the Intreset Rates; A Pragamatic Approach", The Review of Economics and Statistics; Nov . 1964 .

(*) تجدر ملاحظة الاتى :

أ — يمكن قياس اجمالى الائتمان المحلى بطريقة أخرى تتمثل فى جمع : استمارات البنوك التجارية فى الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات + استمارات البنك المركزى فى أذون الخزانة والصكوك الحكومية الاخرى .

ب — يمكن اضافة المطلوبات من العالم الخارجى الى اجمالى الائتمان المحلى وبالتالى فاننا بذلك ندخل حجم الدين الخارجى فى الاعتبار كما يوضحه ميزان المعاملات الرأسمالية باعتباره احد مكونات ميزان المدفوعات .

جـ — يمكن اعتبار مطلوبات قطاع الحكومة مساويا للعجز فى الموازنة العامة للدولة (جارية وانتاجية) .

Y' : اجمالى الناتج القومى بالاسعار الجارية .

Y'' : اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة .

r' : معدل التغير فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الجارية .

r'' : " " " اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة .

m : " " " اجمالى المعروض النقدى .

c : " " " اجمالى الائتمان المحلى .

F : معدل الضغط التضخمى .

F' : معدل الضغط التضخمى المكبوت .

P : معدل التغير فى الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار .

s : معامل الاستقرار النقدى .

ارتكازا على هذه القائمة ، فانه يمكن الحصول على المعادلات التعريفية (أو الحسابية) الاتية :

$$U = I + C + X \quad (1)$$

$$I = In + Lp + Lg \quad (2)$$

$$C = Ci + Cg \quad (3)$$

$$C = Y - S \quad (4)$$

$$R = Y + T \quad (5)$$

$$S = Sh + Sn + Sp + Sg \quad (6)$$

$$B = X - T \quad (7)$$

$$M = Mc + Md \quad (8)$$

$$L = Ln + Lg + Ls \quad (9)$$

$$Ln = In - Sn \quad (10)$$

$$Lg = (Ip + Ig) - (Sp + Sg) \quad (11)$$

وباستخدام قائمة المتغيرات والمعادلات التعريفية السابق تحديدها ، فانه يمكن الحصول على مجموعة من طرق القياس للقوى والضغوط التضخمية التى تعطى لنا قياسات كمية محددة بالارقام المطلقة او مايعرف بمقاييس الفجوة التضخمية . وتتمثل أهم تلك الطرق أو المقاييس فى الاتى : (*)

الطريقة الاولى :

$$G = U - R \qquad (12)$$

وبالتعويض عن مايساويه R و U من المعادلات رقم (١) ، (٥) فان :

$$G = (I + C + X) - (Y + T) \qquad (13)$$

اى ان :

الفجوة التضخمية = اجمالى الاستخدامات — اجمالى الموارد

او بعبارة أخرى :

الفجوة التضخمية =

الاستثمار (كما هو معبر عنه فى المعادلة ٢)

+ الاستهلاك (كما هو معبر عنه فى المعادلة ٣)

+ الصادرات

— (ناقصا)

(*) يعتمد تطبيق هذه الطرق على مجموعة البيانات الواردة فى الميزانية القومية (حسابات الدخل القومى) وميزانية البنك المركزى والميزانية المجمعة للبنوك التجارية وميزان المدفوعات.

اجمالى الناتج المحلى بالاسعار الثابتة .

+ الواردات

ويطلق على هذه الطريقة اصطلاح مقياس فائض الطلب المحلى للتعرف على حجم الفجوة التضخمية . (*)

الطريقة الثانية :

باستخدام المعادلات رقم (١٣) ورقم (٧) ورقم (٤) ، فانه يمكن الحصول على المعادلة الاتية : (**)

$$G = (I - S) + B \qquad (14)$$

اى أن :

الفجوة التضخمية =

الاستثمار (كما هو معبر عنه فى المعادلة ١٣)

— الادخار (" " " " " ٦)

+ فائض الميزان التجارى (" " " " " ٧)

الطريقة الثالثة :

باستخدام المعادلات رقم (١٤) ورقم (١٠) ورقم (١١) ، فانه يمكن الحصول على المعادلة الاتية : (***)

$$G = Ln + Lg + B - Sh \qquad (15)$$

(*) بمقارنة حجم الفجوة التضخمية (G) بحجم المخزون السلعى (٧) فانه يمكن تحديد نوع التضخم ، بمعنى هل هو تضخم مبدئى ام تضخم كامل طبقا للمنهاج الثانى .

(**) جدير بالملاحظة ان هذه الطريقة مشتقة من الطريقة الاولى .

(***) " " " " " " " " الثانية .

أى أن :

الفجوة التضخمية =

صافى اقتراض (مطلوبات) القطاع الخاص (كما هو معبر عنه فى المعادلة ١٠)

+ صافى اقتراض (مطلوبات) قطاع الحكومة (كما هو معبر عنه فى المعادلة ١١)

+ فائض الميزان التجارى (كما هو معبر عنه فى المعادلة ٧)

- اجمالى مدخرات القطاع العائلى

الطريقة الرابعة :

$$G = \Delta M - \frac{M}{Y''} \times \Delta Y'' \qquad (16)$$

أى أن :

الفجوة التضخمية = الزيادة فى اجمالى المعروض النقدى (بمكوناته كما هو معبر عنها فى المعادلة ٨)

$$\frac{\text{اجمالى المعروض النقدى}}{\text{اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة}} \times \text{الزيادة فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة}$$

ويطلق على هذه الطريقة اصطلاح مقياس فائض المعروض النقدى للتعرف على حجم الفجوة التضخمية .

وبالاضافة الى هذه الطرق الاربعة التى تعطى لنا قياسات كمية محددة بالارقام المطلقة للفجوة التضخمية ، فان هناك طرق اخرى تقيس لنا حجم القوى أو الضغوط التضخمية بالمعدلات او النسب . وتتمثل أهمها فى الاتى :

الطريقة الخامسة :

$$F = m - r'' \qquad (17)$$

حيث

$$m = \frac{\Delta M}{M}$$

و :

$$r'' = \frac{\Delta'' Y}{''Y}$$

اى أن :

معدل الضغط التضخمى = معدل التغير فى اجمالى المعروض النقدى - معدل التغير فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة .

حيث :

معدل التغير فى اجمالى المعروض النقدى = الزيادة فى اجمالى المعروض النقدى / اجمالى المعروض النقدى

معدل التغير فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة = الزيادة فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة / اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة

فاذا زاد معدل التغير فى اجمالى المعروض النقدى (m) عن معدل التغير فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة (r'') ، فان الفرق يمثل معدل الضغط التضخمى (F) الذى يجب ان يعكسه معدل التغير فى الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار (P) . وفى حالة ما اذا لم تعكس معدلات التغير

فى الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار هذا الفرق (معدل الضغط التضخمى) ، فان الفرق بين المعدلين الاخيرين (اى بين معدل الضغط التضخمى ومعدل التغير فى الرقم القياسى للاسعار) يمثل تضخما مكبوتا .

الطريقة السادسة :

$$F' = m - r' \qquad (18)$$

حيث :

$$m = \frac{\Delta M}{M}$$

و :

$$r' = \frac{\Delta' Y}{' Y}$$

اى أن :

معدل الضغط التضخمى المكبوت = معدل التغير فى اجمالى المعروض النقدى - معدل التغير فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الجارية

حيث :

معدل التغير فى اجمالى المعروض النقدى = الزيادة فى اجمالى المعروض النقدى / اجمالى المعروض النقدى

معدل التغير فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الجارية =

الزيادة فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الجارية / اجمالى الناتج القومى بالاسعار الجارية

وتقوم هذه الطريقة على تلافى عيوب الطريقة الخامسة والتى تنتج من عدم دقة الارقام القياسية للمستوى العام للاسعار فى تكميش اجمالى الناتج القومى نظرا لانها قد لا تعكس الضغوط التضخمية الواقعية التى تحدث لو أن الاسعار تركت لتتحرك بشكل حر .

ومن ثم فاننا لكى نصحح الرقم القياسى للاسعار ، فانه ينبغى طبقا لهذه الطريقة ان نضيف معدل الضغط التضخمى (F') الى معدلات التغير فى الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار .

الطريقة السابعة :

$$S = \frac{m}{r''} \qquad (19)$$

أى أن :

$$\text{معامل الاستقرار النقدى} = \frac{\text{معدل التغير فى اجمالى المعروض النقدى}}{\text{معدل التغير فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة}}$$

فاذا كان معامل الاستقرار النقدى - بهذه الصورة - أكبر من الواحد الصحيح فان ذلك يشير الى وجود اتجاهات تضخمية ضعيفة أو حادة حسب بعد أو قرب هذا المعامل من الواحد الصحيح الموجب أما اذا كان هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح الموجب فهو يشير الى وجود اتجاهات انكماشية . وأخيرا اذا كان هذا المعامل يساوى الواحد الصحيح أو قريبا جدا منه فان ذلك يمكن ان يشير الى حالة من الاستقرار النقدى .

الطريقة الثامنة :

$$S = \frac{c}{r''}$$

اى أن :

معامل الاستقرار النقدى = معدل التغير فى اجمالى الائتمان المحلى / معدل التغير فى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الثابتة

وبالمثل اذا كان معامل الاستقرار النقدى — حسابه بهذه الصورة — يكون أكبر من الوحد الصحيح فان ذلك يشير الى وجود اتجاهات تضخمية ضعيفة او حادة حسب بعد أو قرب هذا المعامل من الواحد الصحيح الموجب . اما اذا كان هذا المعامل اقل من الواحد الصحيح الموجب فهو يشير الى وجود اتجاهات انكماشية . وأخيرا اذا كان هذا المعامل يساوى الواحد الصحيح او قريبا جدا منه فان ذلك يمكن أن يشير الى حالة من الاستقرار النقدى .

٠٥٠١ المراجع المستخدمه:

أولا : المراجع العربية:

١ - ابراهيم العيسوى : "الأسباب الحقيقيه للغلاء فى مصر" مجلة الطليعه ، العدد ١٢ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٤ .

٢ - أحمد حسنى : محاضرات فى التحليل النقدى ، مذكرة ٤٨٢ ، معهد التخطيط القومى - القاهرة ، ١٩٦٤

٣ - أحمد عبد العزيز الشرقاوى : مقدمه فى الاقتصاد ، المؤسسه الثقافية العماليه ، الاتحاد الاشتراكى العربى ، مجموعة المراجع الأساسيه (١٦) ، القاهرة ، ١٩٧٥

٤ - السيد حافظ : دراسة تحليليه التضخم ، مذكرة ٣٢٨ ، مطبوعات لجنة التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٥٩

٥ - اسماعيل صبرى عبد الله : ظاهرة التضخم فى السبعينات ، البنك المركزى المصرى ، القاهرة ١٩٧١

٦ - جهاز تخطيط الاسعار : أسباب ارتفاع تكاليف المعيشه فى مصر ، مذكرة ٢٤ ، جهاز تخطيط الأسعار ، القاهرة ، ١٩٧٣

٧ - حسن سليم : التضخم والتنمية الاقتصادية (دراسة تحليليه للاتجاهات التضخمية فى الدول الناميه وقياس الفجوات التضخميه فى ج . م . ع .) ، البنك المركزى المصرى ، القاهرة ، ١٩٧٠

٨ - فؤاد هاشم : الاستقرار النقدى والتنمية الاقتصادية ، البنك المركزى المصرى القاهرة ، ١٩٦٢

٩ - فؤاد موسى : " الغلاء المستورد " مجلة الطليعه ، العدد ١٢ ، القاهرة ديسمبر ١٩٧٤

١٠ - رمزى زكى : علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الآخذه فى النمو مذكرة ٦٩١ معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٦

ثانيـــا : المراجع الأجنبيه:

1- Brenfenbrenner, M., and Holzman, F., "A Survey of Inflation Theory", American Economic Review, Vol. LIII, 1963.

2- Charlesworth, H., The Economics of Repressed Inflation, George Allen and Unwin LTD, Landon, 1956.

3- Fedorowicz, Z., Finances within the Proccss of Balanced Growth in the Socialist Economy, Institute of International Finance, La Hayc, 1968.

4- ————————, Financial Planning, Research Institute for Developing Countries, The Central School of Planning and Statistics, Warsaw, 1968.

5- Friedman, M., Inflation: Causes and Consequences, Asia Publishing House, Bombay, 1962.

6- ————————, "TheeDemand for Monev, Some Theoretical and Emperical Results", Journal of Political Economy, August, 1959.

7- Haberler, G., "Internal Factors Causing Inflation", Inflation Proccedings of a Confercnce held by the I.E.A., Macmillan, London, 1962.

8- Haggar, A., The Theory of Inflation; A Review, Cambridge University Press, London, 1964.

9- Hansen, B., Lectures in Economic Theory(General Equilibrium Theory), Pot I, Institute of National Planning, Cairo, 1964.

10- ———, Inflation Problems in Small Countries, Central Bank of Egypt, Cairo, 1960.

11- ———, A Study in the Theory of Inflation, George Allen and Unwin LID, London, 1951.

12- Holzman, F., and Brenfenbrenner, M. "A Survey of Inflation Theory", American Economic Review, Vol., LIII, 1963.

13- Laidle, D., and Patinkin, J., "Inflation, A Survey", The Economic Journal, Vol. 85, Dec. 1975.

14- Latance, H., "Cash Balances and the Interest Retes: A Prayamatic Approach", The Review of Economics and Statistics, Nov. 1964.

15- Lerner, A., "The Inflationary Prices: Some Theoretical Aspects", The Review Of Economics and Statistics, 1949.

16- Minc, B., On the Symptoms of Inflation in Socialist Economy, The Advanced Course in National Economic Planning, The Central School of Planning and Statistics, Warsaw, 1967.

17- Oyrazanowski, B., "Problems of Inflation Under Socialism", Inflation Proceedings of a Conference Held by the International Economic Association, London, 1962.

18- Patinkin, J., and Laidle, D., "Inflation; A Survey", The Economic Journal, Vol. 85, Dec. 1975.

19- Salant, W., "The Inflationary Gap: Meaning and Signification for the Policy-Making" American Economic Review, Vol. XXXII, 1952.

20- Selden, R., "Monetary Velocity in the United States" Studies in the Quantity Theory of Money, Edited by M. Friedman, Chicago, 1956.

21- Simkin, C., "Notes on the Theory of Inflation", The Review of Economics and Statistics, Vol. XX, 1953.

22- Smithics, A., "The Control of Inflation", The Review of Economics and Statistics, Vol. XXXIX, 1959.

23- Turvey, R., "Some Aspects of the Theory of Inflation in a Closed Economy", The Economic Journal Vol. LXI, 1951.